



تقرير حول منتدى "الثقافات السياسية الجديدة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط"

(القاهرة، 08-10 أكتوبر/ تشرين الأول 2011)

مدخل

عقد منتدى الثقافات السياسية الجديدة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط بالقاهرة أيام 08-10 أكتوبر، بتنظيم من مؤسسة قرطبة بجنيف في شراكة مع مؤسسة مدى للإعلام والمنتدى العربي للبدائل. شارك في هذا المنتدى نحو 60 ناشطا وباحثا ومدونا وفاعلا في الحراك السياسي الأخير الذي عرفته عدة بلدان من شمال أفريقيا والشرق الأوسط: المغرب، تونس، ليبيا، مصر، اليمن، البحرين وسوريا. وكان الهدف من هذا الحدث هو تطوير فهم مشترك أفضل للثقافات السياسية الجديدة والقيم التي عبرت حركات الاحتجاج الجماهيري (المساواة، الحرية، العدالة، الكرامة، الانفتاح على الجميع، نهج سلمي/غير عنيف و مقاربة تشاركية و غير ايديولوجية، الخ) ، كما تهدف إلى استكشاف أوجه التشابه والاختلاف في أوجه التغيير السياسي بين البلدان والنظر في مسار و وتيرة التغيير. كان المنتدى فرصة فريدة لتبادل الخبرات الملموسة و تطوير التحليلات المشتركة حول التغييرات الأخيرة، والتخطيط لمبادرات في مجال حل النزاعات والتغيير السلمي. من خلال المناقشات على الصعيدين الأكاديمي والعملية، اتجه المشاركون نحو التركيز على تبادل الخبرات و طرح الأسئلة: ما هي قواعد العمل السياسي الجماعي التي ينبغي تعميمها؟ كيف يمكننا الدفاع عن احترام مبادئنا المشتركة على أرض الواقع؟

وكان المشاركون في المنتدى من خلفيات متنوعة وتجارب غنية جدا، و يجمع أغلبهم بين أكثر من مجال: النشاط النضالي، التدوين الإلكتروني، العمل السياسي أو البحث العلمي. نوعية المشاركة كانت شاملة لخلفيات ايديولوجية وسياسية مختلفة (من العلمانيين والإسلاميين، من الثوريين و الاصلاحيين و الأكثر محافظة)، و من الجنسين و فئات عمرية مختلفة (شباب و من متقدمين في السن). اختيار المشاركين تم باقتراح من أعضاء شبكة "قرطبة الآن"، وهم خبراء من جميع أنحاء المنطقة، من أجل تحقيق أمثل لأطراف متنوعة من المجتمع المدني في المنطقة (دون البحث عن تمثيل رسمي). مكن هذا التوزيع المتوازن للمشاركين من نقاشات بناءة و استكشاف سبل لمنع / تخفيف الأزمات العنيفة ودعم ديناميكية سلمية وشاملة في مسارات التغيير الحالية.

ملخص تنفيذي

جمع منتدى الثقافات السياسية الجديدة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط أطيافا سياسية و ايديولوجية مختلفة من خلال مشاركة عناصر فاعلة في ديناميكية ما يسمى "الربيع العربي" من ست دول. تبادل المشاركون الخبرات حول التغييرات الأخيرة في المنطقة و رؤيتهم للقيم المشتركة. وتم النقاش والتخطيط لمبادرات التعاون للدفاع عن احترام المبادئ المشتركة على أرض الواقع، لمنع أو التخفيف من الانتكاسات المحتملة، وتعزيز قواعد العمل السياسي الجماعي. يلقي هذا الملخص الضوء على بعض النقاط الرئيسية التي أثارها المشاركون.

✓ ديناميكيات التغيير السياسي في منطقة الشرق الأوسط ليست مكسبا مفروغا منه، ونتائجها لا يمكن التنبؤ بها تماما. على الرغم من هذا، فحركات الحشد و الاحتجاج الأخيرة تعطي دليلا على وجود تغيير عميق في الثقافة السياسية، مع وجود أنماط جديدة من المشاركة في العمل العام والسياسي، ووضع علاقات

السلطة في موضع المساءلة و النقد، والتفاعلات الجديدة بين الهويات الفردية والجماعية من خلال ظهور "مواطنة فردانية".

✓ التحرك الشعبي أصبح يعبر عن مجموعة من "القيم الإنسانية الكونية": الحرية السياسية، المواطنة، حق التقرير وطني / شعبي، الانفتاح على الجميع، الكرامة، المساواة، العدالة، جنبا إلى جنب مع تطلعات برزت مع المرحلة الانتقالية مثل الأمن والاستقرار.

✓ تجسدت هذه الثقافات السياسية في أشكال جديدة من المشاركة السياسية تبناها فاعلون كان حضورهم أقل وضوحا في المشهد السياسي السابق (مثل الشباب والنساء، والفئات المنتمية للمناطق الهامشية، ورموز السلفية). إن إدماج هؤلاء النشاط الجدد في المجال السياسي المؤسسي (بما في ذلك الشباب الذين ينتقدون منظماتهم الحزبية من الداخل أو لا يحبذون المشاركة السياسية في نطاق الأحزاب) يعتبر تحديا كبيرا، وذلك لأن لديهم كثيرا من الريبة ويميلون إلى العزوف عن المجال السياسي التقليدي. هذه أحد المخاوف من إعادة إنتاج النموذج السابق لحكم نخبوي مركزي.

✓ عدم اللجوء إلى العنف ليس مبدأ مطلقا بل هو مشروط بالإمكانات السياسية المتاحة لكل حركة احتجاجية. ومع ذلك، فميزة السلمية الأخلاقية والمعنوية أساسية، وينبغي أن لا يتحول أبدا الفعل العنيف إلى نمط للسلوك و العمل السياسيين.

✓ خلق الحشد الاحتجاجي فرصا لبناء علاقات تضامنية سياسية جديدة، من خلال التركيز على المطالب التوافقية وتجاوز السياسات الطائفية للأنظمة المفتقرة للشرعية. "زمن التمرد و الاحتجاج" قد يكون مفيدا في عملية اكتساب و تبني حكمة مواطنة و توافقية، لأن الفاعلين السياسيين يكونون أكثر استعدادا لضبط و مساءلة خطابهم في هذا الزمن أكثر من لحظات "زمن الانتصار".

✓ شهدت حركات الحشد عودة جديدة قوية للتضامن بين شعوب المنطقة مع عدم وجود توترات هوياتية موجهة ضد "العالم الغربي". ومع ذلك، تواجه الحكومات الغربية انتقادات لازدواجية المعايير التي تتبناها في المنطقة. لم يتم رفض أي تدخل خارجي بشكل كلي، سواء الغربية والإقليمية (التي يقودها العرب)، ويمكن الاعتراف بأنه كان كأحد الوسائل التي انقذت في حالات متأزمة للعنف الدموي.

✓ كان رهان الحاضرين في المنتدى هو توفير بنية داعمة لترسيخ قيم الحراك السياسي الأخير في المنطقة. المرور من سياق الحشد و التعبئة الاحتجاجية إلى سياق التنافس السياسي هو خطوة خطيرة، لهذا يجب الحفاظ على العلاقة التضامنية التي بنيت في الشارع خلال الفترة الانتقالية، ويجب أن تنمو وتتشكل الآراء وفق مقاربة سياسية إجرائية. في المراحل الانتقالية وإعادة البناء، إيجاد "توافق بالسلب"، أي "الاتفاق على ما لا نريد" يمكن أن يكون أكثر جدوى من الاتفاق على تعريف "ما نريد".

✓ من أجل أن تحسن المجتمعات نفسها ضد الاستبداد تحتاج إلى خلق الأدوات اللازمة لإقامة توازن حقيقي بين السلطات السياسية، وربما أكثر خارج الحقل السياسي المؤسسي المعتاد. للمجتمع المدني دور أساسي في تعزيز بروز جيل سياسي جديد، في المساعدة على ترسيخ قواعد العمل السياسي العام، ويقوم المجتمع المدني بدور المراقب في حالات التعدي على "مدونة السلوك السياسي". يمكن لمشروع المرصد المزمع أنشاؤه في مصر أن يتم توسيعه ليكون له بعد إقليمي.

✓ هناك مخاوف حقيقية من قوى مناهضة التغيير. وكثيرا ما تأتي هذه الديناميكيات "المضادة للثورة" من رواسب "الدولة العميقة" التي خلفتها العديد من الأنظمة السابقة وراءها، كما قد يحصل تماهي بين بعض النخب السياسية الجديدة والدولة العميقة. العزف على وتر الهوية و التترس وراء الخصوصيات هو إعادة توظيف للممارسات القديمة التي تدفع للتجزئة و الانقسام، كما يحدث على سبيل المثال في الجدل حول العلاقة بين الدين والدولة أو في تنشيط التوترات الإقليمية والقبلية و / أو العرقية.

✓ يمكن مواصلة تبادل الخبرات من خلال إعادة تجربة المنتدى للتعلم أكثر في قضايا محددة، والعمل معا لإيجاد أجوبة عملية للتحديات. تم استكشاف العديد من مشاريع التعاون البيئية لمواصلة تطوير النتائج المتوقعة للمنتدى، بدءا من أرضية دائمة لتبادل الأفكار وتقاسم التجارب. إضافة إلى ذلك، اتفق

المشاركون على أن التعاون سيساعد على معالجة أوجه القصور في وسائل الاعلام التقليدية والجديدة في التحسيس وتغطية الحركات الاحتجاجية في الدول العربية الأخرى و"المجتمع الدولي". يمكن للتعاون الأفقي بين الدول العربية أيضا أن يكون مفيدا جدا لتقييم الفرص والمخاطر الناجمة عن التفاعل بين الجهات الفاعلة في المجتمع السياسي والمدني مع المجتمع الدولي، وبناء استراتيجيات مستتيرة من أجل شراكات دولية حقيقية. وضع مجموعة من المبادئ في التعامل مع الدعم الخارجي يساعد على التمييز بين المحاذير الحقيقية والمتصورة للتلاعب وتقويض السيادة، مثل الاستقلالية عن الحكومات، ورفض الدعم السياسي الانتقائي.

✓ تم الإدلاء باقتراحات عملية أخرى، من بينها : تطوير مفهوم المبادرات المواطنة للتصدي لاستراتيجيات الفتنة والتفتيت، ورصد اتجاهات مناهضة التغيير، وعودة "الثورة المضادة"، وإجراء بحث عن "الشباب والسياسة" و العلاقات بين المجتمع المدني فيما بين بلدان الجنوب و بين الشمال والجنوب؛ تعميم التجارب الرائدة للتعاون الأفقي، وعملية تشبيك بين النساء الثوريات، و وضع خطط استراتيجية للرفع من الوعي والتأثير.

جدول الأعمال التفصيلي :

ظواهر مستجدة (اليوم الأول)

الفاعلون الجدد : أثمرت التحركات الأخيرة فاعلين جددًا و/أو أشكالًا جديدة من المشاركة والنشاط السياسيين. لكن هل هم فعلا فاعلون طارئون جدد أم أن اهتمام وسائل الاعلام بهم هو العامل الجديد؟ كيف تحصل هؤلاء الفاعلون (الشباب، الجهات الفاعلة الدينية، السلفيين، المرأة) على قدرات حركية؟ هل هو اتجاه دائم؟ إذا كان توسع قاعدة المشاركة أحد الجوانب الإيجابية، ما هي التحديات التي تطرح نفسها في المرحلة الراهنة وفي المستقبل القريب على هذه المشاركة. ما هي طبيعة العلاقات بين الجهات الفاعلة الجديدة والقديمة، من حيث الشرعية السياسية ودور الأحزاب السياسية و جماعات الضغط؟

السلمية و اللاعنف : كان عدم اللجوء إلى العنف في الانتفاضات سمة رئيسية في كل من مصر وتونس. لم يكن هو ذات الحال في ليبيا، ويتم الخلط بينهما في اليمن وسوريا. ولقد تم استكشاف مسألة السلمية من خلال شروطها الواقعية ومن خلال المقارنة، و مناقشة تأثير عوامل مثل التراث الثقافي والقمع السياسي على طبيعة الحشد السياسي. كما تم النقاش في فعالية وحدود خيار اللاعنف.

علاقات تضامنية جديدة : خلق الحراك، إلى حد معين، في أكثر من بلد تجاوزا للانتماءات التقليدية التجزئية أو الانعزالية التي كثيرا ما كانت جزءا من الوضع السابق، وإلى تجربة نوع جديد من العلاقات التضامنية. كيف يمكن أن تستمر هذه الروح التضامنية في المراحل الانتقالية؟

وسائط الإعلام الجديدة : أثبتت وسائط الإعلام الجديدة أنها أكثر فعالية من وسائل الاعلام التقليدية : كانت لاعبا سياسيا (شباب الفيسبوك)، وحاملة لثقافة سياسية تقوم على الشفافية والمساواة، ومكافحة الاستبداد، وساعدت على بناء الشبكات الموسعة التي مكنت من ظهور جيل سياسي جديد فرض نفسه في الشارع. ما هو الدور الذي تؤديه وسائط الإعلام الجديدة في بناء قيم جديدة، وما هي التحديات التي تفرضها على الجهات الفاعلة التقليدية؟ و ما هو مستقبل ناشطي الإنترنت في مرحلة ما بعد الثورة؟

ردود الفعل (اليوم الثاني)

الانتكاسات الاجتماعية و سؤال الهوية : تمر كثير من بلدان المنطقة بمرحلة انتقالية، حماسة البداية بدأت تتلاشى وهناك مخاوف حقيقية من الانتكاسات المختلفة سواء على مستوى المجتمع والدولة (التمهذب الديني و النقاطب في العلاقة بين الدين و الدولة، المخاوف من العصبية القبلية ، صعود الهويات الجهوية). كيف يمكن معالجة هذه القضايا؟

عودة السلطوية : في المرحلة الثانية للتحركات الاحتجاجية، هنا مخاوف من عودة السلطوية أو من ظهور

"ثورة مضادة". في مصر، الجهات الفاعلة في النظام السابق هي من تصمم خارطة الطريق للتغيير. في تونس، عادت شخصيات من النظام القديم للظهور على الساحة مرة أخرى، ونفس الشيء في ليبيا داخل المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي .

هندسة التغيير (اليوم الثالث)

في سياقات المرحلة الانتقالية، التحدي يكمن في تجاوز مرحلة الاحتجاج و المطالبة إلى مأسسة العملية الإصلاحية السياسية. في الوقت نفسه، النخب الانتقالية تفتقر للشرعية الشعبية و/أو الدستورية. كيف يمكن للتغيير الحفاظ على القيم السياسية الجديدة؟

سؤال المؤسسات، صياغة الدستور وقوانين الانتخابات و الأحزاب: في لحظات التحولات الحالية يتم فيها وضع الأسس لمستقبل التحولات من خلال دساتير جديدة، قوانين وتشكيل الأحزاب و إعادة توزيع السلطات. الفاعلون في التعبئة والاحتجاج يميلون إلى تحويل الانتباه بعيدا عن هذا وتركيز جهودهم على بناء القدرات. كيف يمكن لهؤلاء الفاعلين في الحراك الشعبي لعب دور مهم في المرحلة الانتقالية؟

المجتمع المدني كفضاء للمشاركة السياسية: لا يمكن تجاهل مسألة توازن السلط وخلق قوى مضادة. المسألة هنا تتعلق بتعزيز التعددية بغية تجنب مصادرة مكتسبات التغيير وخلق أطراف مهيمنة جديدة.

أي تعاون و دور للهيئات الدولية؟ المؤسسات و الهيئات الدولية لديها نوع من التأثير الناعم في دعم التغيير و مواكبه. و لقد قامت بالاتصال مع الفاعلين المحليين لتقديم الدعم. هذا يطرح تساؤلات حول التعاون بين "الداخل" و "الخارج"، هل هي شراكة جدية لدعم التجارب الجديدة في المنطقة و تجنب الوصفات الجاهزة للديمقراطية؟ هل يمكن "للتعاون الأفقي" بين الشعوب العربية أن يساعد على مواجهة هذه التغيرات، وتحقيق أفضل السيناريوهات الحالية.

التعاون البيئي (بناء مبادرات ممكنة)

هذا التقرير الوصفي التحليلي يبرز النقاط الرئيسية التي تمت مناقشتها خلال المنتدى. إنه ليس تقريراً حرفياً، ويتعقب جزئياً فقط جدول برنامج المنتدى، كما أن بعض الخلاصات تم تجميعها في بنية أكثر ملاءمة. الاقتباسات وضعت بين قوسين و هي التعليقات التي أدلى بها المشاركون أنفسهم. هذه الورقة لا تعبر بالضرورة عن توافق في الآراء بين جميع المشاركين وليست في حد ذاتها تمثيلاً لرأي المنظمين.

تعبئة جماهيرية مستوحاة من روح "الإنسية الكونية"

في عام 2011، تقاسمت وحركات الاحتجاج و الحشد الشعبي والثوري في شمال أفريقيا والشرق الأوسط مجموعة من القيم المشتركة يمكن وصفها بأنها "قيم إنسية كونية": الحرية السياسية، المواطنة، القرار الوطني / الشعبي، رفض الإقصاء، الكرامة، المساواة، العدالة. مطالب التغيير "ليست ثورات أيديولوجية، ولا احتجاجات اجتماعية، ولا انتفاضات دينية، بل هي حركة من أجل تعزيز القيم المشتركة التي أتاحت تجاوز المخاوف". كما أشار أحد المشاركين، هناك شعور أيضا بأن "الإسلام لديه القدرة على ترجمة هذه القيم وتجذيرها في الواقع".

بحكم تفاعل القيم مع السياق الاجتماعي والظرفية السياسية، هناك بعض القيم التي ظهرت في المرحلة الانتقالية أو "ما بعد الثورة" بالإضافة إلى القيم المذكورة سابقاً، مثل الأمن والاستقرار.

ابتدأ المنتدى بالمناقشات حول طبيعة التغيرات الجارية وما هي المصطلحات التي تستطيع التعبير عنها. اتفق المشاركون على أن المسارات الحالية ليست خطية ونتائجها لا يمكن التنبؤ بها تماماً. إذا كان مصطلح "الثورة" يمكن تعريفه أكاديمياً على أنه إيقاع سريع للتغيير مع نتائج نهائية، فإن الاستخدام الشعبي في مصر لمفرد الثورة و انتظارات الناشطين أعطاه معنا أكثر اتساعاً. ومع ذلك، فإن الحشد الاحتجاجي في جميع البلدان العربية يوضح

أن هناك "ثورة في الثقافات السياسية" بصرف النظر عن نتائج هذا الحشد في مستقبل في كل بلد. مصطلح "الثورة"، يستخدم على سبيل المثال في السياق المصري، بمعنى التمرد والانتفاضة أو الثورة، وهذا قد يضيف بعض التعقيد. في جميع الأحوال، يصر العديد من المشاركين في الحركات الأخيرة للتغيير السياسي والحشد الاحتجاجي أن هناك تغييرا عميقا في الثقافة السياسية في المنطقة. وهم متفقون أيضا على حقيقة أن ديناميكيات "الثورة المضادة" - وهو مصطلح مبهم أيضا - هي مصدر قلق حقيقي، مع وجود قوى مناهضة لحركة التغيير المستوحاة من القيم الإنسانية.

تغيير الثقافات السياسية

يجب ان لا يقتصر الحشد الجماهيري على الدعوات لتغيير الأنظمة والنخب في السلطة. على العكس من ذلك، من المهم إعطاء الأهمية لتغيير الثقافة والحكمة السياسية. حتى في البلدان التي تتبدل فيها الحكومات، كانت القيم التي روجت لها الحركات الاحتجاجية تأثير قوي على العلاقات الجديدة مع السلطة. في المغرب مثلا، نزعت شعارات حركة 20 فبراير ثوب القداسة عن المؤسسة الملكية، واستعيرت عن عبارات التجليل للملك بالشعب و هو ما يوحي ضمنا بمبدأ جديدا للشرعية السياسية. كانت الاستراتيجية "حملة لتغيير التمثلات السياسية، لعدم إمكانية تغيير فوري لميزان القوى السياسية".

بالنسبة إلى "الفاعلين الجدد"، اتفق المشاركون على القول بأن "الجديد" هو في أشكال المشاركة في العمل السياسي و العام، ولا تعني "الجددة" ذات الفاعلين بالمعنى الحرفي. كان لهؤلاء "الفاعلين الجدد" دورا معبرا عن الرغبة في التغيير، ويجب أن يبقى كذلك بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ناقش المشاركون نماذج من قبيل: جيل الشباب داخل الأحزاب السياسية في المغرب ومصر، النساء اليمينيات، الأحزاب السلفية الجديدة، الشتات السوري ونوقشت التوترات مع "الفاعلين التقليديين". لعبت وسائط الإعلام الجديدة دورا فريدا في توفير طرق بديلة للنشاط السياسي، في بلورة وتجميع المعلومات والتوعية السياسية، والمساعدة في بناء شبكات محلية ودولية. ومع ذلك يجب أن تنبها محدودية وسائط الإعلام الجديدة على أن نأخذ بعين الاعتبار الدور المهيمن الضي ما زالت تلعبه وسائل الإعلام "التقليدية" في زيادة الوعي الدولي. الترابط القوي و التغذية المتبادلة بين وسائل الإعلام القديمة والجديدة عامل هام أيضا.

البعد "الخارجي" في الحشد السياسي في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط

مبدأ العدالة : تضارب السياسات الغربية في منطقة الشرق الأوسط

اتفق المشاركون على أن القيم التي انت بها موجة التغيير السياسي في المنطقة أكثر اتصالا ب"القيم الإنسانية الكونية" و لا ترتبط بأي توتر هوياتي الطابع بين "العالم الإسلامي" و بين "العالم الغربي". بينما لم ينظر إلى "الغرب" كعدو، تركزت حركات الحشد السياسي في منطقة الشرق الأوسط بشكل رئيسي على تعبئة المطالب السياسية ذات البعد الوطني، على الرغم من وجود توجه متجدد من التضامن الإقليمي (كما عبرت عنها شعارات التونسيون التي تربط حرية تونس بالقضية الفلسطينية). لاحظ المشاركون على أن الشعور الوطني متواز مع البعد الاقليمي "الثقافات السياسية الجديدة التي تتجسد في الحركات الاحتجاجية و الثورية لا تعني القطيعة مع الماضي". على سبيل المثال، لاحظ أحد المشاركين أن "حساسية القضية الفلسطينية لا تزال أكثر حضورا من أي وقت مضى، وإن كان من دون التوظيف السياسي للحكومات السابقة"

خارج مسألة الصراع العربي الإسرائيلي، حركات التغيير تطرح تحديا على الحكومات الغربية في مدى انسجامها مع المبادئ التي تروج لها في المنطقة. في هذه القضية، كشف "الربيع العربي" مزيدا من المعايير المزدوجة للسياسات الغربية، حيث تدخل المجتمع الدولي في ليبيا ولكن لم يفعل نفس الشيء في المسألة البحرينية أو اليمنية.

وأشار المشاركون إلى التحدي المتمثل في لفت الانتباه إلى حركات الاحتجاج في بلدانهم لدى الدول العربية الأخرى ولدى "المجتمع الدولي". المغرب وسوريا والبحرين تعتبر أمثلة على أحداث "غير مغطاة إعلامياً"، وتبادل المشاركون اقتراحات في سبل معالجة قصور اهتمام وسائل الاعلام التقليدية والجديدة بقضاياهم.

ومع ذلك، كان المشاركون واضحين حول عدم رفضهم صراحة جميع أشكال التدخل الغربي في المنطقة : في البلدان التي يكون فيها القمع شرسا و يتم توظيف الجيش أيضا، تصبح الاستراتيجية غير العنيفة ربما غير فعالة، وفي هذه الحالة يصبح التدخل الأجنبي بقيادة غربية كعامل لتجاوز حالة متأزمة، وتفادي إراقة مزيد من الدماء. في ليبيا، لم يكن ينظر إلى التدخل العسكري بمثابة معضلة في الجزء الشرقي من البلاد "لأنه إما التدخل أو الإبادة الجماعية". وعلاوة على ذلك، كان التدخل مقبولا نظرا لوجود نوع من الإجماع الدولي، بدعم من الامم المتحدة والدعم العربي. في الحالة السورية، دعا المشاركون لتدخل محدود و على نطاق ضيق: مناطق منزوعة السلاح، ضغط دبلوماسي أقوى، و إمكانية التدخل التركي.

لا يجب أن يفهم من التدخل الخارجي أنه "غربي" بالضرورة، لوحظ أن "الخارجي" قد يشمل البعد الإقليمي. على سبيل المثال، لم يكن التدخل الخارجي في البحرين واليمن غربيا و لكن بقيادة عربية.

كانت للمشاركين نظرة دقيقة وعملية من "التدخل الاجنبي" : في حين يخشى منه في بعض البلدان (مصر ، تونس)، فهو مطلوب على وجه السرعة في حالات معينة (سوريا ، ليبيا)، و في سياقات قمعية أخرى يتم انتقاد "صمت المجتمع الدولي".

القيم والثقافات السياسية الجديدة في الواقع العملي :

عدم اللجوء إلى العنف : قيمة مرتبطة بالشروط السياسية

إذا اتسمت معظم الانتفاضات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط من خلال نهجها السلمي غير العنيف في عملها، فإن هذا المبدأ ليس مطلقا بقدر ما هو مشروط ببنية محددة من الإمكانيات السياسية المتاحة للحراك الشعبي. سجل المشاركون أن السلمية استراتيجية ناجحة في سياقات تتسم بحياد الجيش (تونس، مصر) ، كما أنها قد تكون غير فعالة في سياقات أخرى. في ليبيا، تورط الجيش في القمع خلق "مسؤولية تاريخية" أضيفت إلى المجازر السابقة التي اقترفها النظام، كما أن فرص الحصول على الأسلحة قد ساهمت جميعها في عسكرة القوى المناهضة للنظام. في السياق السوري يتبين أنه على الرغم من القمع العنيف بمشاركة الجيش، ليس هناك حتى اليوم سوى عملية عسكرة محدودة للاحتجاجات، كما هو الحال أيضا في اليمن. في هذين البلدين، كان توجه رفض العنف سياسيا أكثر منه أخلاقي، في حين أن الأنظمة كانت تدفع في اتجاه تطرف الثوار وتسليح السكان ضد بعضهم البعض (سوريا)، أو توزيع قطع الأسلحة لتشويه صورة الاحتجاجات و نعتها "بالتطرف" (البحرين). في المغرب، وصف المشاركون ردود فعل الحكومة على الاحتجاجات باستراتيجية خداعية، والنهج السلمي في الشارع لا جدال فيه.

من ناحية أخرى، على الرغم من سموها الأخلاقي، يظل عدم اللجوء إلى العنف نهجا غير مطلق في احتجاجات شمال أفريقيا والشرق الأوسط. بدرجات مختلفة، كان لكل الانتفاضات نصيبها من حوادث العنف، بما في ذلك في تونس ومصر. علاوة، فقد تم وصف استخدام القوة العنيفة في مقاومة الظلم والاستبداد كوسيلة دفاع مشروع عن النفس وحتى للضغط على الأنظمة القمعية. وبالتالي فإن السؤال هنا ليس مسألة ثنائية العنف مقابل السلمية، ولكن ما هي نتائج وعواقب أعمال العنف المحتملة. في جميع الأحوال، أصر المشاركون في المنتدى على أن العنف لا يمكن أن يصير خيارا أوليا للعمل السياسي، وأن استخدامه يجب أن يكون مقرونا بالتدبير السياسي والأساس الأخلاقي.

الثورات والتحويلات وإعادة البناء: ما بعد مواجهة الأنظمة

كانت حركات الحشد الاحتجاجي الأخيرة أكثر من دعوة لتغيير النظام السياسي، القيم التي تحملها تساءل النظام الاجتماعي كذلك. مثلا من خلال تحدي "النسق الأبوي" (على نحو ما يجسده الدور القوي للمرأة في مظاهرات اليمن وحمص في سوريا) ودعوة إلى "التحرر الذهني" كما يبدو ذلك مع الناشطين الشباب في مصر والمغرب الذين انتفضوا على الهرمية التنظيمية لأحزابهم وثقافة الطاعة للقادة السياسيين.

لقد وصفت "لحظات التحرر" هاته من قبل بعض المشاركين كخطوة تربية في حد ذاتها. وتمت الإشارة إلى أن الطول النسبي لفترة حركة الاحتجاج في سوريا واليمن يمكن أن يكون له أثر إيجابي، من خلال تعزيز التوافق الوطني، ومنح الوقت اللازم للتغلب على خطوط الصدع السياسية والاجتماعية التي كانت أداة في يد الأنظمة السابقة. بعض المشاركين طرح فرضية تقول بأن الفاعلين السياسيين قد يكونون أكثر استعدادا لإعادة صياغة موقفهم وخطابهم وفق قيم المواطنة في الفترات الانتقالية الحرجة لتغيير السلطة أكثر مما هو عليه الأمر في لحظات الانتصار.

من ناحية أخرى، وتحديدًا بسبب تميز حركات الحشد بعدم اليقينية (تلاشي القيادات وتعددية المراجع الأيديولوجية)، فإن الرهان الأكبر هو "تأطير" التحويلات. الفكرة ليست في وضع هذه الحركات تحت قيادة واحدة فريدة، بل توفير بنية داعمة لترسيخ قيم الحراك الشعبي. ناقش المشاركون وسائل متعددة لتحقيق ذلك: مرادف لتحديد أفضل لقيم وقواعد السلوك، وإنشاء شبكات محلية للدفاع عن "قواعد العمل الجماعي والسياسي"، وحشد شبكات دولية، مبادرات خاصة وغيرها. كما تشمل وضع مبادئ للحكمة السياسية: وضع مبادئ دستورية تنص على المساواة والحريات الفردية والعامّة، سياسات العدالة الاجتماعية، والمسؤولية السياسية، واحترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

هذه المجموعة من القيم سيتم تحديدها في سياق التفاعلات الجديدة بين الهويات الفردية والجماعية. يبدو أن المجتمعات في المنطقة تميل أكثر فأكثر إلى مواطنة فردانية (كما هو الحال مع مشهد إحراق الذات التي أشعلت الاحتجاجات في المنطقة)، أو بالأحرى إلى فردانية جديدة تنقسم انتماءات هوياتية جماعية متنافسة (مهنية، دينية، محلية، سياسية وأيديولوجية).

من توافق حركات الحشد الاحتجاجي إلى توافق المرحلة الانتقالية وإعادة البناء : العلاقات التضامنية الجديدة في مواجهة تحدي "الممارسة السياسية التقليدية "

لقد استطاعت القوى الجديدة في مصر أن تتضامن فيما بينها و تتغلب على سياسة "فرق تسد" السابقة. هذا الاتجاه أدى إلى إبطال الشرعية التي روج لها النظام باعتباره حصنا ضد التطرف الإسلامي. في المغرب، تركّز تنسيقات حركة 20 فبراير في أكثر من مدينة على المطالب التوافقية : الحقوق الأساسية (العمل والصحة والإسكان)، وطبيعة الدولة (الملكية البرلمانية كحد أدنى)، وتركت جانبا النقاش في البرامج السياسية للمكونات السياسية إلى وقت لاحق. قامت القوى والاتجاهات اليسارية بتجنب الشعارات الأيديولوجية الطابع (الدين وقضايا المرأة والعلمانية). هذا البعد التوافقي كان يتيح تفادي السقوط في السياسة التجزئية للأنظمة السابقة. لقد أدى التنسيق والتعاون معا خلال عمليات الحشد الشعبي إلى تعايش تيارات سياسية وفكرية مختلفة لم تكن قط من قبل تتواصل فيما بينها.

يجب أن يفهم هذا التنسيق الميداني كخطوة أولى في مسار بناء التوافق و حكمة مواطنة و تعددية، والذي يجب أن يظل حتى في المراحل الانتقالية وإعادة البناء. المشاركون في المنتدى أوضحوا أنه يجب استمرار القيم التي نشأت في سياق الاحتجاجات و أن تعزز و يتقوى احترامها في المراحل اللاحقة. و أن لا يتحول النقاش السياسي إلى نقاش هوياتي من جديد.

المروور الى الممارسة السياسية العادية لا يجب أن يتحول منطق الأغلبية العديدة، كما تدعو إلى ذلك بعض التيارات الإسلامية في مصر من خلال اللجوء المنهجي الى الشارع. سلط بعض المشاركين الضوء على مشكلة صياغة الدساتير الجديدة على المنطق الخالص للأغلبية العديدة، وأنه قد يكون من الضروري أن تستند الدساتير على "القيم الإنسانية الكونية".

الجوانب الإيجابية في تجربة الاحتجاج يجب حفظها عند الانتقال الى التنافس السياسي. أحد الأمثلة على ذلك هو انخراط اليسار في الثورة جنباً إلى جنب مع الإسلاميين، اعتقاداً منه أنه في حال وصول الإسلاميين إلى السلطة، فإن الأمر سيظل أفضل من نظام مبارك. انهم يتوقعون الآن من الجماعات الإسلامية إظهار المسؤولية و احترام التزاماتهم السابقة.

أخيراً، ضرورة التوافق يجب أن تبنى على مقاربة سياسية براغماتية. ويمكن تحقيق هذا عن طريق "توافق بالسلب" : في المراحل الأولى الانتقالية و إعادة البناء "ما نتفق على رفضه" يمكن أن يوحد أفضل من محاولة تحديد "ما نريد". هذا يعني أن مسار التوافق يمكن أن يبنى على مجموعة من العناصر المرفوضة (شكل من أشكال "مدونة سلوك") ووضع وسائل لمواجهة هذه المخاطر المحتملة.

ردود الفعل : قوى الجمود ومقاومة التغيير، الانتكاسات الاجتماعية و "الثورة المضادة"

سواء في في تلك البلدان التي عرفت ثورة أو التي تشهد حراكاً شعبياً، فإن إيقاع التغيير في تباطؤ وحماسة البدايات في تضاعف. في هذه الأثناء، انتعشت ديناميكيات مقاومة التغيير. تبادل المشاركون المخاوف بشأن ما يسمى بـ "الثورة المضادة"، أو بالأحرى قوى مناهضة التغيير. هذا المفهوم المتعدد الأوجه يغطي جوانب مختلفة : أولاً، فاعلون يمكن التعرف عليهم بوضوح، تركتهم الأنظمة السابقة وراءها (الفلول)، أو ما يمكن أن نصفه بـ "الدولة العميقة"، و التي تعمل ضد أي عملية تغيير ينظر إليها على أنها تهجم أساساً لها السلطة. على صعيد آخر، معاكسة الثورة قد تكون ديناميكيات غير مباشرة، من خلال اللجوء إلى سياسات الهوية و سجال الخصوصيات المتنافسة. هذه الديناميكيات تسهم أيضاً في الحد من جهود التغيير، وعلى هذا النحو، تتطابق مع استراتيجيات الفاعلين في "الدولة العميقة".

مسلك الأنظمة القديمة و "الدولة العميقة" : قوى مناهضة التغيير و "الثورة المضادة"

تنحي الرؤساء والترتيبات الجديدة لنقل السلطة ليست كافية لتفكيك الجهاز الإداري للأنظمة القديمة. على الرغم من تعرضها للضعف بسبب الاحتجاجات والانتفاضات، يمكن للأنظمة البقاء والعودة بطرق مختلفة، سواء من خلال الانتخابات برجع "النخب القديمة" أو ما يسميه المصريون بـ "الفلول" التي وجدت طريقها إلى الترشح على قوائم جديدة، سواء في إعادة هيكلة الإدارة العمومية و الأجهزة الأمنية. هذه التعابير العميقة للدولة لم تخدع المتظاهرين التونسيين الذين هتفوا : "الديكتاتور في السعودية ولكن العصابة هي هي". كما قال أحد المشاركين : "التجارب التونسية والمصرية تبين أن عودة الاستبداد إمكانية قوية جداً". عودة هذه المخاوف تتجلى، في استمرار التعذيب في مصر، في قمع الاعتصام الثاني للقصة، وعودة الشرطة السياسية وغياب إصلاح الجهاز القضائي، و استمرار حضور شخصيات النظام السابق في حكومات المرحلة الانتقالية وفي الانتخابات، وتوظيف مخاوف السكان مع خطاب حول الاستقرار؛ استمرار الآليات القديمة في وسائل الإعلام (الاستفزاز الطائفي في مصر، وحشد التعبئة ضد "الخطر الإسلامي" في تونس). هذه الوقائع وغيرها كثير تؤكد أنه "إذا كانت الثورات خلقت ضغوطاً حقيقية على الأنظمة الاستبدادية، فإن هذه الأخيرة قد نجحت في تجزئة نفسها والتضحية ببعض الوجوه وإعادة تركيب نفسها من جديد".

في مصر، تعد إدارة عملية الانتقال السياسي من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF) مثالا بارزا لاستمرارية الدولة العميقة. لقد تحادث SCAF مع معظم الفاعلين في الثورة، ولكن دون الدخول في حوار حقيقي

: " لقد بدأ SCAF تسييره بالخوف والغطرسة، وطور بعد ذلك بعض مهارات التواصل، ولكنه أبدا لم يكن يتفاوض حقا و جميع الانجازات تحققت فقط بفضل قوة الحشد الجماهيري في ميدان التحرير - الطريقة الوحيدة لجعل العسكر يغيرون ذهنيتهم ". إن السيطرة على السلطة التنفيذية تبقى في يد المجلس العسكري بسبب غموض الجدول الزمني لخارطة الطريق. وفي غضون ذلك، يعمل المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تعزيز قوته من خلال المبادئ فوق الدستورية المقترحة التي لا تخضعه لوصاية أي سلطة معينة. أخيرا، القانون الانتخابي الجديد الذي يفتح الأبواب أمام النخب ذات الصلة بالدولة العميقة لإعادة صياغة تحالفاتها بين البيروقراطية ومصالحها الاقتصادية. في السياق المصري، ضياع الوقت والغموض هي الأدوات الرئيسية في أيدي الدولة العميقة.

أشار المشاركون إلى أن نفس المسار تعيشه بلدان المنطقة من أجل إبقاء الامور ديناميكيات التحول مضبوطة: في تونس، الانتخابات نظمت بشكل رئيسي بين مجموعتين من النخبة : الفاعلون السياسيون الجدد، وقادة الدولة العميقة، مع عدم وجود نقاش حقيقي حول طبيعة الدولة. وقد استخدمت النقاشات حول الهوية السياسية لإخفاء التقارب بين المجموعتين النخبية، في حين ان انتخابات المجلس التأسيسي في الواقع أكبر من انتخابات برلمانية، لأنها تحدد الأدوار السياسية و طبيعة الدولة. هذه أعراض وجود تقارب بين النخب السياسية الجديدة والدولة العميقة، كما هو الحال في مصر.

سياسات الهوية : انتكاسات اجتماعية غير مقصودة

إلى جانب الاستراتيجيات المدروسة من طرف الجهات الفاعلة في الدولة العميقة، هناك ديناميكية "ثورة مضادة" ومناهضة للتغيير تعمل أيضا بصورة أقل وضوحا، مثل التركيز على سياسات الهوية. على الرغم من أنها لا تستجيب على ما يبدو إلى استراتيجية منسقة، فإن الجدل حول الهوية ينشط الخطابات القديمة ذاتها (مثل التهديد الإسلامي)، واستخدام نفس الأساليب السياسية القديمة (مثلا عرض فيلم برسبوليس Persépolis رغم حساسية الوضع في تونس لتخويف الناخبين من سيناريو إيراني محتمل في حال فوز حزب النهضة). ولوحظت نفس ديناميات الانقسام في المغرب، حيث قامت لجنة مراجعة الدستور بفتح النقاش في قضايا سياسية محددة لخلق تعارض بين القوى العلمانية والدينية، أو طرح الاستفتاء على الإصلاح الدستوري كمقدمة مضللة لوقف الاحتجاجات. في مصر، لا يزال تدبير القضايا الطائفية في أيدي أجهزة الأمن، في حين أن اللجنة الوطنية للعدالة تناضل من أجل تعزيز مقاربة مواطنة بأسلوب هادئ لهذه الملف.

النقاش حول العلاقة بين الدين والدولة يلعب دورا مركزيا في سياسة الهوية حاليا، على الرغم من حقيقة أنه في معظم الأحيان فإنه غير حقيقي: في مصر، المادة 2 من الدستور التي تؤكد الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي ليست مثيرة للجدل بالنسبة لمعظم المصريين، كما يتوافق الليبيون على الاسلام كمبدأ تأسيسي لمجتمعهم. هذا للأسف لم يكبح تزايد التقاطب بين الإسلاميين وغير الإسلاميين في ليبيا، كما أنها لا يمنع الاسلاميين واليساريين في مصر من اللجوء إلى الجيش كمرجع و حكم لهذا التقاطب في مصر.

ويمتد أيضا سجل الهويات إلى تنشيط التوترات القبلية (ليبيا وتونس)، والتنافس الإقليمي (بين تونس العاصمة و بقية المناطق التونسية و بين المناطق الشرقية و الغربية في ليبيا)، و إلى المطالبات الانتية / الثقافية (القضية الأمازيغية في ليبيا والمغرب) والشحن الطائفي (السنة ضد المسيحيين والعلويين في سوريا، والمسيحيون ضد المسلمين في مصر).

بعبارة أخرى، فإن من أدوات "سياسة التأزيم"، نجد أن "سياسات الهوية" وتأكيد الخصوصيات المتنافسة تعمل كثورة مضادة وتساهم بوعي أو بغير وعي بإعاقة ديناميكية التغيير."

إدماج العناصر الفاعلة في الحراك داخل المجال السياسي

من أكبر التحديات التي تواجهها البلدان "في مرحلة ما بعد الثورة" وانطلاق الحراك الاحتجاجي هو إدماج الناشطين في المجال السياسي الوطني، ولا سيما الجهات الفاعلة التي شاركت حديثا مثل الشباب والنساء، وممثلين

عن المناطق الهامشية. فمن الأهمية بمكان الحفاظ على المشاركة السياسية التي برزت خلال الحراك الاحتجاجي والثورات، والحفاظ عليها على المدى الطويل كضمانة للمواطن ضد كل انحطاط سياسي في وقت لاحق. لكن هذه الفئات تميل نحو عدم الثقة و العزوف على المجال السياسي التقليدي، وهذا قد يؤدي الى استنساخ نماذج الحكم السابق من خلال ترك النخبة السابقة تصوغ لوحدها السياسات العامة ومستقبل البلاد. في حالة ليبيا على سبيل المثال، فإن إعادة إدماج المقاتلين والثوار في الجيش الوطني أو في الحياة السياسية المدنية هي أولوية ملحة لتجنب عسكرة المجال السياسي.

خلق أدوات جديدة كتحصين ضد عودة الاستبداد

في المراحل الانتقالية الراهنة، فإن الأولوية ليست فقط للدفاع عن القيم الإيجابية التي ظهرت في الحراك الاحتجاجي ولكن مقاومة استراتيجيات الجمود، العودة إلى الوراء والثورة المضادة. "حماية المجتمعات ضد عودة الديكتاتورية" يعني "خلق توازن حقيقي بين السلطات السياسية و الذي لا يمكن أن يبنى خارج الحقل السياسي المؤسسي المعتاد". وهذا هو الدور الأساسي المهم للمجتمع المدني، كما هو الحال في ليبيا، حيث يقوم المجتمع المدني بدور المراقب للسلطة الانتقالية. ذكر المشاركون السوريون نفس الشيء لبلدهم، ولكن مع القلق على مجتمعهم من حالة "نصر الفضاء العام" بعد سنوات من القمع، والذي قضى على كل التنظيمات الاجتماعية ما عدا تلك التي يسيطر عليها النظام. هذه مرافعة مبكرة لإعادة بناء المجتمع المدني، رغم أن نتائج الحراك الاحتجاجي الجارية لا تزال غير مؤكدة.

من المهم مواصلة تدعيم ظهور جيل سياسي جديد، كما ظهر مؤخرا في مصر مع إنشاء منتدى لشباب الأحزاب السياسية، الذي هو الآن فضاء جديد للتوافق، وليس للدفاع على قيم الثورة، ولكن لمواجهة مخاطر الثورة المضادة. يمكن إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الجهود الإيجابية كما هو الحال في إطار مشروع المرصد الذي بني من قبل مجموعة من الشباب المصري مع "شبكة قرطبة الآن"، والتي تم عرضها على جميع المشاركين. على أساس من الشرعية النضالية / الثورية، يهدف مشروع المرصد إلى الدفاع عن المكاسب التي حققتها حركية الاحتجاج وكبح جماح قوى الجمود، من خلال ترسيخ قيم الثقافات السياسية الجديدة، والمساعدة على وضع قواعد للعمل السياسي والجماعي. يهدف المرصد أولا إلى وضع أرضية القيم المشتركة بالتراضي مع غالبية الأطراف الفاعلة (شكل من أشكال البوصلة السياسية)، وعلى هذا الأساس تحقيق "توافق بالسلب" أي ما هو مرفوض (صياغة شكل مدونة لقواعد السلوك السياسي العملي).

سيتم تقديم "مدونة سلوك" هذه إلى مجموعة واسعة من السياسيين والقادة الاجتماعيين ووسائل الإعلام الفاعلة للتشاور، وسيتم إنشاء هيكلية لدعم عملية وتنظيم رصد التحولات و مراقبة حالات التعدي على مدونة مبادئ السلوك، واقتراح التدابير الممكنة لتطبيق هذه المبادئ. يطمح المشروع أيضا أن يكون مكانا للمشاركة المواطنة (غير الحزبية)، وعلى سبيل المثال يمكن أن يكون فضاءا للتفكير في سياسات الشباب، و يمكن أن يكون نواته الأساسية منتدى شباب الأحزاب السياسية. ويمكن أيضا للمرصد تطوير أبحاث مخصصة لمواضيع محددة، تتطلب فهما أفضل و أن تؤدي إلى مبادرات للرد على المشاكل المحددة في أعمال الرصد. وقد صمم المشروع باعتبارها تجربة رائدة، مع ترك إمكانية إضفاء البعد الإقليمي عليه في المستقبل. على هذا النحو يمكن أن تتكرر التجربة في بلدان أخرى مع التعديلات اللازمة. ويمكن تعبئة كل من شبكة "قرطبة الآن" وأعضاء منتدى الثقافات السياسية الجديدة لهذا الغرض.

اتفق المشاركون على أن الجهود المبذولة في هذا الاتجاه هي أولوية قصوى، وأن التوسع في مشروع المرصد ليشمل بلدان أخرى في المنطقة يمكن أن يكون مفيدا. "تحديد بوضوح ما لا نريده هو السبيل الوحيد لتجنب ديناميكية ثورة مضادة".

اتفق المشاركون أيضا على أن التخطيط الجيد للعدالة الانتقالية هو أداة هامة لمنع استنساخ الدولة العميقة، وبأن تطوير فهم أفضل لديناميكيات "الثورة المضادة" هام للحفاظ على المكاسب التي تحققت في الحركة الاحتجاجية.

تدبير القوة الجديدة الناعمة للمجتمع المدني العالمي

شهدت سياقات التعبئة والثورات و بعد ذلك في سياق التحول بروز قوة هائلة جديدة و لينة للمجتمع المدني المعولم مع الهيئات الجديدة التي لعبت دورا في التمويل و / أو دورا هيكليا في مراحل مختلفة من التغيير. هذا المجتمع المدني ليس "بدون قيم خاصة" كما قيل، وليس بالضرورة محايدا سياسيا.

في المقابل، هناك حاجات ملحة للحصول على الدعم على مختلف المستويات، والذي ينطوي على التفاعل مع المجتمع الدولي المدني العالمي. أحد المشاركين وضع السؤال التالي "المؤسسات الغربية تقدم الدعم، ونحن بحاجة إلى دعم، ولكن كيف نعرف القيمة الحقيقية لما تقدمه؟". يجب إنشاء سياسات بشأن كيفية التفاعل مع المجتمع المدني العالمي، لأن "تغيير أنماط تصور التغيير السياسي: لا يمكن أن يتم ذلك من دون التفاعل مع المجتمع الدولي". على أية حال ، هناك "حاجة حقيقية لتحسين تبادل المعلومات، إذا كنا نريد أن نكون قادرين على التمييز بين الأخطار الحقيقية والمخاطر المتصورة للدعم خارجي في تفويض سيادة و الاستقلالية".

اتفق المشاركون على أن التفاعل مع المجتمع المدني العالمي يجب أن يتبع عددا من المبادئ :

1. استقلالية تجاه الحكومات
2. رفض الدعم السياسي الانتقائي الذي من شأنه أن يعزز اتجاهات معينة (مثل العلمانيين) و حرمان واستبعاد الآخرين (مثل الإسلاميين)
3. رفض رقابة وزارات الشؤون الخارجية على الدعم المالي الدولي المقدم للمجتمع المدني المحلي.

التعاون الأفقي بين الدول العربية مهم أيضا لتثمين المزايا وخبرات كل بلد، على سبيل المثال مع التجربة اليمنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان، في لبنان مع التجربة في مجال مجموعات التفكير think tanks ، أو خبرة مصر في وسائل الاعلام.

النتائج العملية للمنتدى

تقييمات المشاركين و "انطباعات" فريق منظمي مؤسسة قرطبة :
اختتم المنتدى بورشة عمل حول النتائج العملية لهذا الحدث، وجولة من التعليقات التقييمية للمشاركين، والتي تتركز على جانبين رئيسيين :

✓ كان المنتدى بمثابة فرصة عظيمة للتعلم والتبادل وبناء القدرات : ذكر المشاركون ان "المناقشات الرائعة، وتبادل التجارب كانت ممكنة" نظرا إلى وجود "أشخاص مؤهلين" مع "عنصر انسجام فيما بين المشاركين"، والذين تمكنوا" من تعلم الكثير من الامور التي لا يمكن اكتسابها عبر وسائل الاعلام". أشاد العديد من المشاركين إلى أن المنتدى كان " فرصة جيدة جدا للالتقاء وتبادل الآراء مع الشباب وغيرها من الجهات الفاعلة"، وأعربوا عن "رغبة في مواصلة تعزيز التبادل مع بعضهم البعض". وشددوا على أن "المناقشات كانت جادة للغاية" و "الحوار بشكل معمق" مما مكن من " بناء جيد جدا للقدرات". بشكل عام، أكد المشاركون أنهم يودون متابعة اجتماعات مماثلة من أجل مواصلة تطوير وعرض تجارب سياسية أخرى وتعميق التحليل على الثقافات السياسية الجديدة في المنطقة.

✓ التعاون الأفقي نقطة مركزية مكتسبة من المنتدى، وصرح معظم المشاركين أن "التعاون كما تم استعراضه و ممارسته في المنتدى يجب ان يستمر" ، كما تم إطلاق العديد من الأفكار للتعاون والتي يمكن أن تعمل مؤسسة قرطبة على تنفيذها. على هذا المستوى، رأى المشاركون أن المنتدى قد حقق هدفه الرئيسي.

✓ ذكر البعض أنه تمت المبالغة في التركيز على موضوع الطائفية، و اتفق آخرون على ان المنتدى قد سلط الضوء على قلق مشترك إزاء قوى مناهضة التغيير. يتأسف البعض للتمثيل الناقص للمشاركين من الشباب، و "جدول أعمال المنتدى المتخم" الذي لم يترك مساحة كافية للمشاركين الشباب.

من وجهة نظر المنظمين، كان المنتدى تجربة ناجحة. و سجلوا الروح الإيجابية جدا بين المشاركين، و المستوى العالي من الثقة والارادة المشتركة للتركيز على عناصر التماسك بدلا من أن تلك التي تفرق (بدون تجاهل الاختلافات). يمكن الإشارة إلى ثلاث نقاط رئيسية : أولا ، تأكد بالفعل أن المنتدى مكن الجميع من زيادة وعيه بالثقافات السياسية الجديدة، والتفكير معا في واقع حركات الاحتجاج وتحدياتها المستقبلية. ثانيا، الاهتمام القوي باستمرار التواصل وتكرار تجربة المنتدى هو علامة على أنه ما زال هناك الكثير الذي يمكن القيام به في هذا المجال. يبدو أن النسخة الأولى للمنتدى قد سلطت الضوء على القواسم المشتركة والقضايا المتماثلة في مختلف البلدان عمليات التغيير السياسي، وأنها كشفت عن وجود قلق مشترك لمواجهة تحديات المراحل الراهنة. وثمة خطوة أخرى تقتضي الذهاب أكثر عمقا في قضايا محددة، وربما العمل معا لتحقيق أجوبة عملية للتهديدات الحالية.

في الفصول التالية محاولة لتلخيص الأفكار لاتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات الممكنة.

تطوير التعاون البيئي

اقترح تطوير المزيد من التواصل والتعاون البيئي أفنع العديد من المشاركين من شمال أفريقيا ودول الشرق الاوسط. وجرى التشديد على مختلف جوانب هذا التعاون :

- في السياقات الجديدة، إدماج الفاعلين في المجتمع السياسي والمدني في المجال الدولي أمر أساسي، لأنهم يحملون الأمل ولكن أيضا المخاوف من فقدان السيادة. هناك حاجة لبناء إطار للتكامل وتبادل واستخدام الخبرات والتعاون مع المجتمع الدولي وفق رؤية واضحة واستراتيجية. الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى يمكن أن يساعد في التغلب على التعصب وعدم الثقة، وتطوير الشراكات الدولية ذات مغزى دون خشية التلاعب وفقدان الاستقلالية.
- أعرب المشاركون عن اهتمام خاص بمسألة "الثورة المضادة"، أو بالأحرى قوى مناهضة التغيير. ويشمل هذا التخوف استبعاد الجهات الفاعلة التي شاركت حديثا في الفضاء العام، والتي تجد صعوبة في ايجاد مكان مؤثر في المجال السياسي الرسمي. و أظهرت المناقشات حول هذه المسألة أن هناك اهتمام واسع النطاق لتطوير مشروع المرصد إقليميا وتكييفه مع بلدان أخرى غير مصر.
- وكان هناك أيضا توافق عام في الآراء حول صعوبة جذب اهتمام وسائل الاعلام و توسيع "شبكة التضامن" إلى بلدان أخرى في المنطقة والمجتمع الدولي. ويمكن للتعاون البيئي أن يكون أداة مفيدة في هذا المجال، كما لاحظ المشاركون أنهم "يريدون أن يظهروا أن حركتهم واحدة".

انشاء شبكة الثقافات السياسية الجديدة : الخطوة الأولى لاستمرار التبادل هي اقامة أرضية تمكن التبادل المنتظم. وهذا يعني الحفاظ على التواصل بين المشاركين في هذا المنتدى ليتمكنوا من مزيد من العمل معا (انظر أدناه). يقترح المشاركون أيضا أنه يمكن "فتح" خلق شبكة الثقافات السياسية الجديدة لأعضاء جدد و زيادة التبادلات ومشاركتها مع أكبر من الأفراد مما سيعطيها أهمية أكثر. وذكر أيضا أنه يمكن إنشاء شبكة خاصة

بالشباب، وإن كان بعض المشاركين اقترحوا أن مشاركة شاملة للجميع تمكن من إثراء التبادل بين الشباب و الآخرين.

توزيع تقرير عن أشغال المنتدى من أجل الحفاظ على المحتوى الغني للمناقشات المنتدى، و تقرر أن يعد المنظمين التقرير. واقترح أنه يمكن كتابة ورقتين مختلفتين، تقرير سردي وآخر مع محتوى تحليلي. هذا التقرير يجمعهما معا. المشاركون مدعون إلى إبداء ملاحظاتهم حول هذا التقرير. و يقترح المنظمون نشره على العموم – للقيمة العالية لمحتواه، وعدم تضمنه أية معلومات سرية.

إنشاء مجموعة وصفحة على الفيسبوك كخطوة بسيطة لتسهيل المزيد من التواصل بين المشاركين. قامت مؤسسة قرطبة بعد وقت قصير من هذا المنتدى، بخلق مجموعة/صفحة خاصة والتي أصبحت بالفعل نشطة. و جميع المشاركين مدعون إلى المساهمة، واقترح أي أفكار لتطوير الصفحة، أو فتحها للعموم إذا ظهرت الحاجة لذلك.

اقتراحات عملية لمبادرات مشتركة وتدابير أخرى:

1. تطوير مفهوم المواطنة لمواجهة سياسة التجزئى الاجتماعي من قبل الأنظمة الاستبدادية وتجذير هذا المفهوم بشكل أعمق في الحياة اليومية للمجتمعات - خارج المجال السياسي، البعض بالفعل قد إستبطن المفهوم (بما في ذلك الإسلاميين).
2. خلق مبادرات للتصدي لاستراتيجيات الفتنة والتفتيت في السياقات التي تمر بمرحلة انتقالية لما بعد الثورة.
3. توسيع نطاق البحث عن التحولات والثورات، والقوى التي تناهضها، تطوير المنهج المقارن مع سيناريوهات مماثلة.
4. تطوير أساليب الرصد اليومية لقوى مناهضة التغيير و "الثورة المضادة". إدماج هذا الجانب في مشروع المرصد.
5. تشجيع البحوث حول العلاقات بين المجتمع المدني من الجنوب ومن الشمال، استكشاف كيفية تبيد المخاوف المتبادلة والتغلب على التردد ووضع معايير واضحة للتعاون.
6. تعميم التجارب الرائدة للتعاون الأفقي لتطوير وتبادل المهارات والخبرات.
7. النظر في إعطاء بعد إقليمي عربي لمشروع المرصد (على الأقل في خطوة لاحقة).
8. تكرار تجربة منتدى الثقافات السياسية الجديدة وفتحها لتصبح مساحة للحوار بين الشباب، وربما مكانا لتدريب قادة المستقبل. ملاحظة: المنظمون يبحثون حاليا في هذه الامكانية، والنظر في تنظيم منتدى ثان في الربيع أو الصيف 2013. يمكن أن يخصص المنتدى للعمل على مشروع المرصد المصري، على نتائج أبحاث مشروع "العالم العربي في حالة انتقالية"، أو مواصلة استكشاف طرق "الثورة المضادة"، ومبادرات التصدي لها.
9. إنشاء شبكة النساء الثوريات.
10. إطلاق مشروع بحثي حول "السياسة و الشباب"
11. متابعة و تبادل الوثائق لعدد من التجارب الخاصة :
 - سورية : اقتراح "سوريا الغد"
 - تونس : مبادرة "الجيل الجديد"
 - مصر : منتدى شباب الأحزاب السياسية
12. إعداد الخطط الاستراتيجية للتوعية والتأثير : توسيع شبكة "قرطبة الآن"، حشد القنوات القائمة للمعلومات (Nyon Process, thinks tanks، ...).